

والجمل والاقامة وتطايها ومنه الانسان والسمي في غير ذلك
فصل قد يتفق لولا من حيث وجد في غيره وشخصه
الاتصاف بمضاررتين على سبيل التقابل لا الاتحاد من
فانه كان كل من الصنفين غير يخرج للموصوف عن مجراه
الطبيعي فالتقابل الصدي بحال وان كان منهما فاعل ذلك
كذلك في جبهة العكس فيعين ملائمة اجزاءهما له وبما فرغ
الاخرى ووجب حينئذ الحد في الاحتفاظ من وقوع المنا
وع ويدن الانسان قد نبت انصافه بالصحة هو المراد
المتندين ومعاودة المرض له عن الافعال الطبيعية ووقه
اذا وقع والا يتعد منته وذلك موقوف على معرفة التواضع
واسماها وما يخص كل عضو منها ثم معرفة طرف الاحتذاء
في صوت البدن منه اود نعه وقد اشار الفاضل بن نفيس
في فائحة شرح الكتاب الثالث الى سمي التقاسيم
والاختصاص الاعضاء بها حاصله ان المرض اما ان يعجز
كله او يخص عضوا كالصداع للراس او اثنين من جوارحه
وامن بروضه لها معا كالمهيد للعين ولم يكتف كالعرج او سني
جنسين كالمفتقن للقلب وفقر المعك او يخص اكثر من اثنين
اساس نوع ولقد كان للاخصر للاصابع او لا كالمعص وهذه الابهين
هي البرية الباطنة غالبا وقد لا يخص المرض من عضوا عددا
مخصوصا كتفوق الاتصال ولكل مرض اقله شخ عنه اما في العفوي
المرض او شره او حارة وذلك الغرور قد يقارب المرض
كالصداع للجمي وقد يسبق كهبو ضعف العضم وقد يتاخذ
كالجمي للعين وقد يكون المرض باطنا والافه ظاهرا لضعف
الاعضاء في الارتفاع واذا اشتدت الحمور وسقط الشد
اعترفت الملائط وقد يكون كلاهما باطنا كضاد الكبد من دم

الطحال

الطحال وحق النفس عن ضعف الكبد وقد يكون ظاهرا كسقوط
الجلد عن طرف الظاهر واسماها وها وتفاصيلها بطورها من الاحكام
الكلية فقد مر في الباب الاول وحكم الوصايا المرضية
الجزئية بحري العقابين سيحتمره الكتاب واما العلاج
الجزئي للباطنة والظاهرة والعامه والخاصه فهو بالذك
عقد له هذا الباب ولو اخذنا في تدبير احكامها على
فواعده كليه لخرجنا عن المتصور وانما ذكرنا ذلك بوجه
هذه الصاعه كتيبة استنباطها من الاصول وفيه ثمانية
فصل **شرح في المنقوض** على النمط الذي تقدم ذكره
بعد ان نورد من الامور الجارية بحري المدخل الى البريات
والفروع على اصول اثبتت في الكليات فمن ذلك ان الامراض
بالضوء لا تحدث الا عن المزاج فانه كانت عن الساج نه
فالمرض اصلحه لا غير ذلك بالمضاد كاختفاء البار والرب
في الحار البراس هذا انه اريد الشفا والافقد بقصد
الطبيب المعرطاطال ما يحسن من المرض بما شانه التمكن
مطلقا كالافوق وهكذا يخص العس الذي ماله الى
كساد الاعضاء وان كان ماديا فالمطلوب ان كان
استفراغ المادة ثم اصلاح المزاج واختبار ما يناسب
من انواع الاستفراغ راجع الى صاحب التدبير فقد تربي
ان الجاع مثلا كلف وان الرياضه لا تستعمل من بين انواع
الاستفراغ لسوي الاصحاب وعليه يحال كتمان العلم بها عن
الفصد لا مطلقا بل في حاله يتوس في نفسه الضمى
الذي افرط الدم وتختلف انواع الاستفراغ واختلاف
الاسباب المنسك والملاط وقد يحتاج الى استفراغه اما
الزهاق في الكرا وفسان في الكيف او لهما والاول